

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ يوليو ٢٠٠١

## أول محاكمة دولية

### لرئيس دولة



بقلم: محمد سيد أحمد

مسابقات  
فكرية

**ان** تقسيم سلوويدان ميلوسوفيتش يوم ٣ يوليو الماضي للمثول أمام "المحكمة الجنائية الدولية" في لاهاي يبدشن مرحلة جديدة في تاريخ "الشرعية الدولية" و"النظام الدولي" ان ميلوسوفيتش أول رئيس دولة سابق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل أمام محكمة دولية للرد عن "جرائم ضد الإنسانية" ارتكبها أثناء توليه منصبه كرئيس للاتحاد الفيدرالي اليوجوسلافي حتى أطيح به في أكتوبر المنصرم .. صحيح انه كانت هناك محاكمات نيورنبرج لقادة المانيا النازية عقب هزيمتهم عام ١٩٤٥. غير ان الجديد هو اجراء مثل هذه المحاكمات في ظل ميثاق الأمم المتحدة أي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتعتبر أدق في عالم ما بعد "الحرب الباردة" و"بروز" نظام دولي "يقوم على القطبية الواجدة".

ميلوسوفيتش متهم بالمسؤولية عن قتل مئات من ألبان كوسوفو وتشريد مئات الآلاف غيرهم. ويجري الآن اعداد قرار اتهام اضافي. مطلوب الانتهاء منه قبل اكتوبر القادم بمسؤوليته عن جرائم حرب ارتكبت في كرواتيا والبوسنة وليس فقط في كوسوفو. فلقد أفرجت واشنطن عن وثائق تتعلق بمسؤولية ميلوسوفيتش عن جرائم - وصفتها بـ "الفظيعة" - ارتكبت في كوسوفو في يناير وفبراير ومايو ١٩٩٩. أي خلال الشهور الستة الدامية التي انتهت بتدخل "حلف الأطلسي" عسكريا. وقالت كارلا ديل بونتي المدعية العامة في

دولة سابق هو ميلوسوفيتش بدأت اجراءات محاكمته فعلا ومن المنتظر ان تستغرق عاما أو أكثر. ومعنى ذلك احتلال ميلوسوفيتش مقعدة المسرح لمدة طويلة قادمة. واصبح من الضروري حسم مسائل ظل يحيطها الغموض وما زالت موضع جدل واسع تتعلق بالقيود الوارد فرضها على سيادة الدول. وقد بلغت هذه القيود حد تقديم رؤساء دول للعدالة الدولية لو ثبت اقترافهم جرائم معينة. نحن انن بصدد تعميم الظاهرة. وحسم المناقشات حولها. وازالة اوجه اللبس حول "حق" التدخل - باسم "حقوق الانسان" - في شئون الدول الداخلية وتكريس فكرة ان لا تقام بشأن "جرائم الحرب" و"الجرائم ضد الانسانية".

والحقيقة ان قضية بينوشيه ليست وحدها القضية التي يكتنفها غموض بل هذا هو حال قضية ميلوسوفيتش هي الاخرى. فحتى لو افترضنا ان ميلوسوفيتش ارتكب اشنع الجرائم ثمة تساؤلات لا سبيل لتجاهلها. هل من الجائز تسليمه لمحكمة لاهاي بمقتضى امر لا يعلم رئيس الدولة عنه شيئا؟ لقد احتج كوستونيتشا رئيس يوجوسلافيا المنتخب الذي تولى الرئاسة بعد ميلوسوفيتش. ونفى علمه المسبق بقرار الابطاح. قال إنه لم يستشرف في هذا الشأن ولم يخطر به مقدما. وقد تم الترحيل بأمر من رئيس حكومة اقليم صربيا زوران جينجيتش في غياب رئيس الدولة ودون التفات الى معارضته. ولان الترحيل قد تم على هذا النحو الملتبس كادت الدولة تنشط. واصبحت شوارع بلجراد مسرحا لمظاهرات عارمة ولفوضى شاملة. هل بلغ التدخل الخارجي مستعينا بجهة داخلية ليست صاحبة اختصاص حد اجازة خطف من احتل في يوم ما موقع رئيس الدولة؟

القضية ان اتهام ميلوسوفيتش بارتكاب عمليات ابادة بالجملة في كرواتيا والبوسنة موصغ بحث هي الاخرى. وتتجه انظار المحكمة بالذات الى ملف مجزرة "سربرينيتسا" لاثبات مسئولية ميلوسوفيتش عنها وتأكيد دوره كقائد مباشر لقوات صرب البوسنة في اقتراف مجاز عام 1995.

وقد اعلن ميلوسوفيتش انه لا يعترف بالمحكمة. ووصفها بانها تهدف الى تقديم تبريرات ملفقة لجرائم الحرب التي ارتكبها خلف الاطلنطي ضد يوجوسلافيا بعد تدخله عسكريا. غير ان الامر المؤكد هو ان محكمة لاهاي وقد اصبحت تحاكم رئيس دولة سابق بالفعل قد اصبحت لها مقام جديد على المسرح الدولي. لقد اوجدت حالة لم تعد

مقصورة فيها على محاكمة مجرمي حرب "عاديين" فقط. او على ملاحقة رئيس دولة سابق ظل امره غير محسوم الى اليوم واعنى بذلك بينوشيه بل هناك رئيس

ولكن الجدير بشد انتباهنا بالذات هو ما سوف يكون لمحاكمة ميلوسوفيتش من آثار فيما يتعلق بمستقبل أربيل شارون بطل مذبحه صبرا وشاتيلا .. فإن معاملة بوش لشارون في وقت يقف فيه بحماس ضد ميلوسوفيتش هي تعبير ناطق عن عدم تورعه فقط عن كبل الأمور بمكياين .. إن بوش يستقبل شارون في البيت الأبيض مرتين منذ أن تولى الرئاسة الأمريكية ولم يوافق بعد على اللقاء ولا مرة واحدة بعرفات .. ومع ذلك فإن أوروبا بصد أن تتحرك .. نك ان القضاء البلجيكي يقر بشرعية دعوى رفعها افراد من عائلات ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا وان كان لابد من شوط يتعين قطعه قبل بلوغ الدعوى المرحلة الحاسمة التي يمكن فيها إحالة شارون الى محاكمة بلجيكية أو محاكمته غايايا .. إذ أصبحت القضية من الناحية القانونية في المرحلة الثانية من اصل أربع مراحل يتعين اجتيازها .. كانت الأولى تقديم الدعوى ووثائقها .. والثانية اقرار مشروعية الدعوى وتطابقها مع القانون .. ثم يجرى القاضى تحقيقاً حول إمكان توجيه اتهام الى المتهم أو اغلاق الملف اذا لم يتوافر اساس جنائي متين .. وتشكل المحاكمة المرحلة الرابعة والأخيرة .. وعملنا يدخل الملف المنطقة الحساسة بعد تجاوز المرحلة الثالثة .. التي يحق فيها للقاضي القاء القبض على المتهم استنادا الى عريضة الاتهام .. وهذا اجراء ليس من الضروري ان يكون علينا لأن القانون يمنع أى اجراء من شأنه مساعدة المتهم على الإفلات من الاعتقال .. وقد قرر شارون زيارة عدد من العواصم الأوروبية ولكنه لم تعد بوسعه زيارة بلجيكا .. والتقى بوزير خارجية بلجيكا في ألمانيا .. ووضح له هذا الأخير ان السلطة التنفيذية - والسياسية - في بلجيكا منفصلة تمام الانفصال عن السلطة القضائية .. ومن هنا فلا مانع من اللقاء به سياسيا .. ولكنه اذا ما وطأ بقدمه ارض بلجيكا فإنه يعرض نفسه للحبس .. لقد قيل ان العجولة هي نهاية النظام العالمي الثنائي القطبية .. ونهاية بالتالى للعلاقات العدائية بين الدول .. ولكن ها نحن نشهد استمزارا وتفاقما للكيل بمكيالين .. ولا يبدو اننا بصد التوجه نحو تسوية النزاعات الأكثر ضراوة بل مازالت في احوال كثيرة عرضة لمزيد من التوتر ..

وليست داخله ..! والمقصود بذلك تكلفة استضافة اللاجئين وعدوى الجريمة المنظمة التي غير ذلك من المضاعفات ..! ولكن علينا ان نتساءل : هل جاز تبرير تسليم ميلوسوفيتش من منطلق أن هذا سوف يتيح ليوجوسلافيا الحصول على مقابل وتحديد على مبلغ تعهدت بتقديمها ليوجوسلافيا الولايات المتحدة وغيرها من المانحين الغربيين كمكافأة على تسليم ميلوسوفيتش الى المحكمة الدولية وقد حدد المبلغ بـ ٢٨,١ مليار دولار .. هل بلغ الاستخفاف بسيادة الدولة وكرامتها حد تحويلها الى سلعة تشتري وتباع ؟ ثم هل بوسع هذا المبلغ النهوض بدور فعال في إعادة بناء ما أصاب مدن يوجوسلافيا من دمار عقب غارات حلف الاطلسي الكثيفة على المدن الصربية .. يقول الخبراء ان هذا المبلغ ماهو سوى نقطة في بحر بالنسبة الى اقتصاد دمر تماما .. أنه مبلغ لن يحدث أى تغيير في حياة الشعب الصربي حيث ان يوجوسلافيا مكلة بديون خارجية تصل الى ١٢,٢ مليار دولار وينسبة بطالة تصل الى ٣٠% وتضخم يصل الى ٨٠% .. ثم ان تسليم ميلوسوفيتش على هذا النحو وفي مثل هذه الملبسات ليس موضع قبول إجماعي على الصعيد الدولي .. على سبيل المثال حذر الرئيس الروسي بوتين من ان تسليم ميلوسوفيتش لمحكمة جرائم الحرب إنما لابد ان يؤدي الى زعزعة استقرار يوجوسلافيا وحكومتها .. بل اضيف : لابد ان تكون لحاكمته ردود افعال شديدة التباين في العالم العربي .. فقد شجعت المحاكمة دوائر معينة في الكويت وبين أكراد العراق للمطالبة بمعاملة صدام حسين على نحو مماثل .. ولابد ان تكون المحاكمة تنبها لدول شتى تصفها واشنطن بـ "الدول المارقة" التي ان محاسبتها كما تجرى الآن محاسبة ميلوسوفيتش باث امرا وشيكا ..

والغريب ان جينجيتش وقد اغفل على هذا النحو كوستونيتشا يؤكد استمرار تمسكه به على رأس الدولة رغم الازمة الحادة التي نشبت بينهما حول تسليم ميلوسوفيتش .. ذلك - على حد قول جينجيتش - من اجل السماح الفجوة بين الاقليمين في الاتحاد بين صربيا والجبل الاسود وهي أزمة قد بلغت ذروتها بعد استقالة حكومة يوجوسلافيا الفيدرالية برئاسة زوران زيزيتش احتجاجا على تسليم ميلوسوفيتش الى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي .. هناك من يقولون ان حكومة الجبل الاسود تسعى للاستقلال وتبدو غير متحمسة لرأب الصدع الذي اصاب الاتحاد الفيدرالي اليوجوسلافى اثر تسليم ميلوسوفيتش .. ولكن العواصم الغربية تعارض هذا التوجه بحزم وتسعى الى تفادي استقلال جمهورية الجبل الاسود كي لا تشجع الحركات الانفصالية الأخرى في البلقان .. وهي كثيرة وبانت تشكل الغاما موقوتة .. إن مخاطرة جينجيتش بتسليم ميلوسوفيتش على وجه العجلة وبدون الرجوع الى رئيس الدولة صاحب الاختصاص هي - كما صرح بذلك رئيس حكومة صربيا علنا - بأمل تيسير ضم يوجوسلافيا للاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشرة القادمة .. من منطلق ان الأوروبيين سيدركون ان الأمر سيكون أكثر تكلفة لهم اذا ما ظلت يوجوسلافيا خارج الاتحاد الأوروبي